فاطلق الماوردي والقاضي حسين والبغوي وغيرهم جوازه منها وحملها مع الحدث وقال المتولي كالروياني يكره والمختار ما قاله اخرون انه ان لم يكن فيها شئ من القرآن جاز والا فلا الا لمعلم للاضطرار وان كان فيها القرآن فعلى الوجهين في كتب الفقه الثالثة تجوز للحدث مس الثوب والاصبع وحملها قد افظع به الجمهور وذكر الماوردي والروياني فيه وجهين احدهما الجواز والثاني قالا وهو قول جمهور اصحابنا يجوز لانها مبدلة منسوخة قالا ويقرأ فيها ثبا عزيمة كره مسه ولا يحرم قال الرافعي وحكم المنسوخ تلاوته من القرآن حكم الثوراة الرابعة اذا كتب المحدث او الجنب سحفا نظر ان حمله ومسه فحرام كما به بجزم والا فالصحيح جوازه لانه غير حامل ولا ماس وفيه وجه شهور انه يحرم ووجه ثالث حكاه الماوردي انه يحرم على الجنب دون المحدث الخامسة اذا كتب القرآن في لوح فله حكم المصحف فيحرم مسه وحمله على الصبي المحدث هذا هو المذهب الصحيح به قطع الاكثرون وفيه وجه شهور انه لا يحرم لانه لا يراد للدوام بخلاف المصحف فعلى هذا يكره قاله في التتمة ولا فرق بين ان يكون المكتوب قليلا وكثيرا فيحرم على الصحيح قال امام الحرمين لو كان على اللوح ايه او بعضها كتب للدراسة حرم مسه وحمله السادسة لا يجوز كتابة القرآن بشئ نجس ذكره البغوي وغيره قال البغوي وغيره يكره نقش الحيطان والثياب بالقرآن وباسماء الله تعالى قال القاضي حسين والبغوي وغيرهما واذا كتب قرآنا على حلوى وطعام فلا باس بأكله قال القاضي فان كان على حشيشة كره احراقها السابعة قال القاضي حسين ويجوز لا يجوز توسد المصحف والاعتماد عليه مزكنة العلم قال القاضي لكن لا يخاف عليه السرقة فيجوز وهذا الاستثناء فيه نظر والصواب منع من المصحف وان خاف السرقة قال القاضي حسين والاكرام يجب ان يكون للالواح بالاقدام ولا يكفي المجرد والصبي الذي لا يميز حكم المصحف ليلا يتهدده الثامنة لو خاف المحدث على المصحف من حرق او غرق او وقوع نجاسة عليه او وقوعه بيد كافر جاز اخذه مع الحدث صرح به الماوردي وغيره بل يجب ذلك صيانة للمصحف ولو لم يجد من يحمله المصحف وعجز عن الوضوء فله حمله مع الحدث قال القاضي ابو الطيب ولا يلزمه التيمم ليمس المصحف يرفع الحدث دينا قال له نظر وينبغي ان يجب التيمم لانه قادر على رفع الحدث بتيمم الصلاة ومس المصحف وحمله التاسعة قال القاضي حسين وغيره يكره للمحدث حمل التفاسير والبياض

قال ابو عمرو بن الصلاح في فتاويه كتابة الحروز واستعمالها مكروه وترك تعليقها هو المختار وقال في فتوى اخرى يجوز تعليق الحروز التي فيها قرآن على الصبيان والرجال ويجعل عليها شمع ونحوه ويستوثق من الكتاب وشبهه بالتخيير من نحو الخلابا والمختار انه لا يكره اذا جعل عليه شمع ونحوه لانه لم يرد فيه نهي ونقل ابن جرير الطبري عن مالك نحو هذا فقال قال مالك لا باس بما يعلق على الصبيان من القرآن اذا جعل في كم قصبة حديد او جلد تخرز عليه وقد استدل للاباحة بحديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعلمهم من الفزع كلمات اعوذ بكلمات الله التامة من غضبه وشر عباده ومن همزات الشياطين وان يحضرون فاذا كان عبد الله بن عمرو يعلمهن من عقل من بنيه ومن لم يعقل كتبه فاعلقه عليه ان رواه ابو داود والترمذي وقال حديث حسن الحاشرة اذا تيمم المحدث تيمما صحيحا فله مس المصحف وان كان لم يرتفع حدثه وكذا اذا توضأ من سبع حدث دائم كالمستحاضة فله مس المصحف وحمله وامتنع من لتحريمه مسا وانزلا بابيض على حاله للضرورة ويحرم عليه مسه وحمله لعدم الضرورة الحادية عشرة اتفقوا على انه لا يجوز المسافرة بالمصحف الى ارض الكفار اذا خيف وقوعه في ايديهم لحديث ابن عمر رضي الله عنهما في الصحيحين ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى ان يسافر بالقرآن الى ارض العدو واتفقوا انه يجوز ان يكتب اليهم الايه والايتين وشبههما في اثناء كتب لحديث ابي سفيان رضي الله عنه في الصحيحين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب الى هرقل عظيم الروم كما فيه يا اهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء الايه الثانية عشر قال اصحابنا لا يمنع الكافر سماع القرآن ويمنع مس المصحف وهل يجوز تعليمه القرآن ينظر ان الرجو اسلامه لم يجز وان رجي جاز في اصح الوجهين وبه قطع القاضي حسين ورجحه البغوي وغيره وان انتفى الامران لم يجز على الاصح وان رجي اسلامه قال البغوي وغيره وان انتفى الامران لم يجز على الاصح وان رجي اسلامه قال البغوي وغيره ويجوز تعليمه بعد الاسلام بلا خلاف وهل يجوز تعليم الصبي الكافر فيه وجهان حكاهما المتولي والروياني واخيرهما الجواز الثالثة عشر اجمع العلماء على وجوب صيانة المصحف واحترامه فلو ألقاه والعياذ بالله في قاذورة كفر ان واجمعوا على استحباب